TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(25)/3
8 September 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الخامسة والعشرون

جنيف، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

البيان المشترك للقمة العاشرة لرؤساء دول وحكومات مجموعة الخمس عشرة

مذكرة من أمانة الأونكتاد

يوزع البلاغ المشترك المرفق كوثيقة رسمية من وثائق مجلس التجارة والتنمية بناء على طلب البعثتين الدائمتين لمصر وإندونيسيا.

البيان المشترك للقمة العاشرة لرؤساء دول وحكومات مجموعة الخمس عشرة

القاهرة – جمهورية مصر العربية

١٩-٢٠ يونيه ٢٠٠٠

١- نحن رؤساء دول وحكومات مجموعة الخمس عشرة وقد استعرضنا لدى اجتماع قمتنا العاشرة فى القاهرة بجمهورية مصر العربية على مدى يومى ١٩ و٢٠ يونيو ٢٠٠٠ التطورات العالمية مع بداية القرن الحادى والعشرين وتطلعات الجنوب إزاءها، فإننا عازمون على خلق مستقبل أفضل لبلادنا ولشعوبنا، وعلى العمل من أجل إنشاء نظام اقتصادى دولى قائم على الديمقراطية والعدل مسترشدين فى ذلك بثقافة السلام والتنمية من أجل التعاون. وقد قمنا فى هذا الإطار بتقييم أداء عمل المجموعة منذ إنشائها فى عام ١٩٨٩ آخذين بعين الاعتبار النتائج التى تمخضت عنها المؤتمرات الدولية والإقليمية الرئيسية التي عقدت خلال التسعينات والشهور الأولى من الألفية الجديدة وخصوصا قمة الجنوب ومؤتمر الانكتاد العاشر والاجتماع الوزارى لحركة عدم الانحياز واجتماعات مجموعة الأربعة والعشرين. هذا، ويجب أن تساهم القمة الألفية فى نيويورك فى سبتمبر ٢٠٠٠ فى وضع إطار ومضمون التعاون الدولى بما يضمن أخذ مشاغل الدول النامية فى الاعتبار.

٢- لقد تزامن إنشاء مجموعة الخمس عشرة مع فترة ساد فيها التفاؤل بانفراج العلاقات الدولية، حيث أفضى انتهاء الحرب الباردة إلى انحسار العداوات السياسية وتزايدت التوقعات بتنامى التعاون الحقيقى فيما بين الأمم. وتجدد الأمل عقب عقد الثمانينات الضائع فى إدماج العديد من الدول النامية فى الاقتصاد العالمى وفى تحقيق النمو وفى خفض جوهرى لمستويات الفقر. ولقد أسفرت التطورات التكنولوجية المتسارعة والتحرير المتزايد للأسواق عن وسائل جديدة لتنظيم أوجه النشاط الاقتصادى العالمى تضمنت تعظيم الفرص المتاحة للمنتجين فى العالم النامى، وساد اعتقاد بأنه يمكن صياغة نظام عالمى جديد لمواجهة تحديات هذا العالم الآخذ فى الاندماج.

٣- اليوم، ونحن نحتفل بمرور عشرة أعوام على إنشاء مجموعة الخمس عشرة، نجدد تطلعنا لكى يسود اقتصاد عالمى أكثر تناسقا وازدهاراً على النحو الذى يساعد الدول النامية على مواجهة التحديات واغتنام فرص العولمة. لقد أدت ظاهرة عولمة النشاط الاقتصادى منذ بداية التسعينات إلى زيادة الاعتماد المتبادل على المستوى العالمى، وأثرت فعليا على كافة مجالات النشاط الإنسانى. فى البداية كانت قناعتنا بأن العولمة ستؤدى إلى ضمان مستوى معيشة أفضل وتحقيق أهداف التنمية لشعوبنا، ومن ثم انتشار الرخاء على المستوى العالمى. إلا أن ذلك لم يتحقق عمليا، ونعتقد بأنه لن يتحقق حتى يقوم المجتمع الدولى بمعالجة عدم التناسق وعدم التوازن القائمين فى الاقتصاد العالمى.

٤- ولا يزال يساورنا القلق إزاء النمط الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية، فلقد تباطأ معدل النمو فى العالم النامى من ٦ في المائة إلى نحو ٢ في المائة عام ١٩٩٨، ولأول مرة على مدار عشر سنوات يقل هذا المعدل عن معدل النمو فى الدول المتقدمة. ولا يزال القلق يراودنا إزاء عدم استقرار النظام المالى الدولى، الأمر الذى يتطلب اتخاذ إجراءات إصلاحية عاجلة.

٥- إن إدماج الدول النامية فى الاقتصاد العالمى سوف يترتب عليه اتساع حجم الأسواق وزيادة المنافسة وفرص نقل التكنولوجيا بالنسبة لتلك الدول، كما أن المكاسب الناتجة عن عملية التحرير سوف تعود بالفائدة على كل من الدول النامية والمتقدمة. هذا، ولضمان هذه الاستفادة لجميع الدول النامية يجب أن يعمل النظام التجارى متعدد الأطراف بطريقة تتصف بالانفتاح والمساواة والالتزام بقواعد ذلك النظام وعدم التمييز. كما يلزم أن يراعى بشكل خاص البعد التنموى فى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. وهناك حاجة لدعم آليات مثل أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية وتفعيلها بما يحقق أهداف ومصالح الدول النامية، والاهتمام بشكل خاص بعلاج المشاكل التى تواجه تلك الدول فى تنفيذ التزاماتها فى إطار منظمة التجارة العالمية. ونلاحظ سير المفاوضات الخاصة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والاتفاق على مراجعة التقدم المحرز. وفى ضوء التزامنا بالتعجيل من عملية انضمام الدول النامية اتفقنا على أنه يجب أن يتم انضمامها وفقا لاتفاقيات المنظمة بما فيها أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية.

٦- إن الاتجاهات الحمائية المتزايدة فى الدول الصناعية والمتمثلة فى محاولات إدراج موضوعات غير تجارية فى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وفرض حواجز غير جمركية، والتعسف فى استخدام إجراءات مكافحة الدعم والإغراق يجب إيقافها. وإننا نعبر عن ارتياحنا لبدء المفاوضات المقررة فى الأجندة المتفق عليها لمنظمة التجارة العالمية. وبالنسبة للزراعة يجب أن يكون الهدف هو إدراج ذلك القطاع ضمن الأحكام العامة لمنظمة التجارة العالمية، مع مراعاة حاجة الدول النامية للأمن الغذائى خصوصا الدول المستوردة الصافية للغذاء منها والدول الأقل نمواً. وفى إطار الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات يجب بذل جهد خاص لتحرير القطاعات ووسائل توصيل الخدمات ذات الأهمية بالنسبة للدول النامية. وبينما تم تحرير الأسواق المالية بما فى ذلك بالدول النامية، فلم يطرأ أى تقدم يذكر إزاء فتح أسواق العمالة فى الدول المتقدمة. ومن هذا المنطلق، فإننا نحث على ضرورة إجراء تحرير إضافى لانتقال الأشخاص الطبيعيين وهو مجال تتمتع فيه الدول النامية بميزة نسبية ضمن الأحكام الخاصة بالخدمات فى الاقتصاد العالمى.

٧- نحن نعطى أولوية عالية للتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على نحو يتسق مع هدف تحرير التجارة. ونعبر عن قلقنا تجاه الإجراءات التجارية الأحادية التى يتم انتهاجها بدعوى حماية البيئة، كما أن الموضوعات غير التجارية مثل معايير العمل والمقترحة من قبل بعض الدول المتقدمة لا يجب إدراجها أو ربطها

بجدول أعمال منظمة التجارة العالمية، ونرفض جميع المحاولات لاستخدام مثل تلك الموضوعات كوسائل حمائية مقنعّة أو كمشروطية لإعاقة النفاذ إلى الأسواق أو إعاقة تدفق المساعدات والتكنولوجيا إلى الدول النامية. ونعبر عن قلقنا إزاء تدهور النظم التفضيلية وخصوصا فرض مشروطيات جديدة مثل معايير العمل والبيئة على الدول النامية فى إطار النظام المعمم للأفضليات.

٨- لقد أبرزت الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد العاشر) والتى عقدت فى بانجكوك فى فبراير الماضى أهمية استراتيجيات التنمية المتكاملة فى عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل، ونؤكد على الدور الهام للانكتاد فى مساعدة الدول النامية فى بناء القدرات وضمان مراعاة البعد التنموى فى المفاوضات التجارية المستقبلية. ويمثل اندماج الدول النامية فى اقتصاد عالمى سريع التغير ومواجهة مخاطر تهميش تلك الدول تحديا أساسيا أمام المجتمع الدولى خاصة بالنسبة للدول الأقل نموا وتلك ذات الاقتصاديات المحدودة.

٩- لقد قمنا منذ القمة السابعة لمجموعة الخمس عشرة فى كوالالمبور بمراجعة آثار الأزمة المالية فى شرق وجنوب شرق آسيا، فى الوقت الذى ما نزال نشهد فيه غياب الإجراءات الفعالة على المستوى الدولى للتعامل مع عدم الاستقرار المالى الناجم عن تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل والحركات المحمومة للأموال والمؤسسات المالية ذات التأثير القوى. ونؤكد على أهمية وجود نظم مالية ونقدية قوية على المستويين الوطنى والدولى. وقد أوضح الاضطراب الذى شهدته الأسواق المالية للاقتصاديات البازغة والعدوى التى ولدها مدى الحاجة إلى تدعيم النظام المالى الدولى. وهناك حاجة لتوقع الأزمات بما فى ذلك من خلال نظام للإنذار المبكر، بما يحقق الاستقرار للنظام المالى الدولى الذى يمكن إدارته بسهولة ويتسم بالشفافية ويراعى البعد التنموى. ومن الهام مراعاة مشاركة القطاعين الحكومى والخاص على نحو منصف فى تكاليف حل الأزمات كجزء أساسى من آليات الوقاية وعلاج الأزمة. ويقتضى ذلك المشاركة والتمثيل المتكافئ للدول النامية فى الجهود المبذولة للإصلاح الشامل للنظام المالى الدولى ومؤسساته. ونحن نرحب فى هذا المجال بالتنسيق الجارى بين مجموعة الخمس عشرة ومجموعة الأربعة والعشرين.

١٠- إننا نؤمن بأن الحل الدائم لأعباء المديونية الخارجية للدول النامية سوف يسهم جوهريا فى تحقيق النمو الاقتصادى والتنمية وفى تدعيم الاقتصاد العالمى. ونرحب فى هذا الصدد بكافة المبادرات المقدمة لصالح تخفيف مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالديون والمطروحة من قبل مجموعة الدول الصناعية السبع "G7" وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، إلا أن مبادرة تخفيف مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالديون والتحسينات التى أضفيت عليها ومشروطياتها المتعددة لا تعتبر كافية للمساهمة بشكل فعال فى الجهود الوطنية للحد من الفقر أو لتحسين البيئة الدولية لتمويل التنمية، كما أنها لا تضخ موارد مالية جديدة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول المعنية. وإذ نؤكد على الحاجة لتحسين وتوسيع مبادرة تخفيف مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالديون، فإننا ندعو

إلى اتخاذ الإجراءات الفعالة التى تتضمن – بقدر الإمكان – تخفيضا لأصل وأعباء خدمة الديون وشطب ديون الدول النامية غير القابلة للسداد.

وأننا نعرب عن قلقنا البالغ إزاء مشكلة مديونية الدول المتوسطة الدخل المثقلة بالديون وكذلك الدول منخفضة الدخل والتى لا تندرج تحت قائمة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، والتعجيل فى تخفيف من أعباء مديونياتها.

١١- لا تزال التدفقات الرأسمالية الخارجية بغرض التنمية تمثل الوسيلة الرئيسية لدولنا فى خلق النمو الاقتصادى المتواصل وتحقيق التنمية المستدامة. وفى هذا الصدد، يعتبر انخفاض مستوى مساعدات التنمية الرسمية "ODA" أمراً بالغ الأهمية يجب تغييره. ولذا، فنحن ندعو الدول الصناعية لحشد جهودها للوفاء بالهدف المتفق عليه فى الأمم المتحدة بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومى الإجمالى لتلك الدول كمساعدات رسمية للتنمية، وتخصيص من ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢ في المائة من الناتج القومى الإجمالى لها كتدفقات لصالح الدول الأقل نموا. إن دور مساعدات التنمية الرسمية يعتبر أساسيا فى تمويل البنية الأساسية وبناء قدرات الدول النامية وبخاصة الدول الأقل نموا. ونؤيد عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث الخاص بالدول الأقل نموا فى بروكسل عام ٢٠٠١ وندعو إلى الإعداد الجيد لهذا المؤتمر حتى نضمن أن تكون نتائجه ذات مغزى.

١٢- وهناك اقتناع عام بفوائد الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI" كمورد لتمويل التنمية لا يرتب مديونية، وكمصدر لزيادة الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والابتكارات المؤسسية وتحسين سبل الإدارة والاندماج في الاقتصاد العالمى، ولقد شهدت السنوات القريبة الماضية زيادة فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر "FDI" إلى الدول النامية إلا أنها تركزت فى عدد قليل منها. كما أن وجود بيئة دولية مواتية يمكن أن يساعد سياسات الاستثمار الوطنية على تحسين شروط تدفقات الاستثمار ومردودها التنموى. إن إجراءات الدول المصدرة وكذلك المتلقية للاستثمارات يجب تطبيقها على النحو الذى يسهم فى تعبئة الاستثمار الأجنبى المباشر وتوجيهه لمجالات إنتاجية وفى دعم التنمية التى يقودها القطاع الخاص. إلا أنه يجب ملاحظة أن الاعتماد على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وحدها لا يضمن للدول النامية معالجة الصعوبات المتعلقة بالعجز فى موازين مدفوعاتها، وأعباء الديون، وعدم كفاية الموارد لتمويل أنشطة مثل البنية الأساسية العامة والتنمية البشرية.

١٣- إن عقد اجتماع حكومى رفيع المستوى لتمويل التنمية فى عام ٢٠٠١ يعد فرصة مواتية لبحث القضايا الوطنية والدولية والمؤسسية المتعلقة بموضوع تمويل التنمية. ويجب أن يتم ذلك ضمن روح الشراكة العالمية والمشاركة فى المسئولية والمصالح المتبادلة فى ظل العولمة والاعتماد المتبادل. ويجب أن يتعرض الاجتماع رفيع المستوى لمناقشة موضوع تعبئة الموارد المالية من أجل التنفيذ الكامل للقرارات الصادرة عن القمم والمؤتمرات

الدولية الرئيسية. وسوف يتوقف نجاح هذا الاجتماع بشكل كبير على المشاركة الفعالة والمساهمات من جانب المؤسسات متعددة الأطراف ذات الصلة، ومنها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية.

١٤- ونؤكد على أن التقدم الكبير في مجالات الاتصالات والتكنولوجيا قد أدى إلى بزوغ اقتصاد جديد ومجتمع المعلومات، مما دفع دول ومناطق العالم إلى التعجيل بتطبيق استراتيجيات جديدة لتحسين فرص منافستها من خلال النفاذ إلى شبكات المعلومات العالمية. وسوف يعجل تضييق الفجوة التكنولوجية من عملية إدماج الدول النامية فى الاقتصاد العالمى نظرا لاكتساب تكنولوجيا المعلومات أهمية كبيرة فى ترويج التبادل التجارى. ولتدعيم الأسس الإنتاجية للدول النامية يتعين على الدول المتقدمة تشجيع نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية على أسس تفضيلية. ونؤكد على أن دعم التنمية القائمة على المعرفة لهو أمر ضرورى لتحقيق المشاركة الفعالة للدول النامية فى الاقتصاد العالمى.

١٥- إننا نقر بالدور الهام الذى يلعبه القطاع الخاص فى اقتصادياتنا ومساهمته فى عملية النمو الاقتصادى المتواصل. ويجب التركيز على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تساهم بشدة فى خلق فرص عمل، والحد من الفقر، والتنمية. وفى هذا الإطار، نشدد على دور الدولة فى توفير المناخ الملائم الذى يتيح للقطاع الخاص - خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة - تطوير وتحسين قدرته التنافسية.

١٦- في الوقت الذى نقدر فيه مساهمة الشركات عبر الوطنية فى نمو اقتصادياتنا، فإننا ندعوها - عند صياغة استراتيجياتها - لمراعاة الأهداف التنموية للدول النامية. وفى هذا الإطار ندعو المؤسسات الدولية المعنية، خاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، كلا وفقا لولايته، لدراسة اتجاهات الاندماج و التملك، وتأثيراتها على التشغيل وفرص المنافسة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول النامية.

١٧- ويساورنا القلق من مشكلة البطالة المتفاقمة فى معظم الدول النامية والتى زادت حدتها بفعل الأزمة المالية الأخيرة. إن البطالة تؤثر على النسيج الاقتصادى/الاجتماعى للمجتمعات، ويتجلى ذلك بشكل أوضح فى دول الجنوب، حيث يفوق حجم البطالة مليار شخص وتسود المشكلات المرتبطة بها. وفى الوقت الذى تتناقص فيه إيرادات الضرائب الحكومية نتيجة الإجراءات التقشفية ومتطلبات سياسات التثبيت، ينبغى تدعيم شبكات الأمان الاجتماعى والإجراءات الأخرى الملائمة من أجل مجابهة تنامى مشكلات البطالة والفقر المدقع وتذبذب الدخول. وفى هذا الإطار، نلاحظ أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر وكذا الاستثمارات المحلية فى زيادة فرص العمل وتوليد الدخل بما فى ذلك دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

١٨- نذكر بمبادرة مجموعة الخمس عشرة فى منظمة العمل الدولية تحت عنوان "إستراتيجية شاملة للتشغيل" والتى تستهدف ضمان توجيه سياسات التنمية نحو النمو الاقتصادى المستقر والتنمية الاجتماعية. ونعيد التأكيد على أهمية إسراع منظمة العمل الدولية فى تصميم مثل هذه الإستراتيجية لتنشيط خلق فرص العمل فى جميع الدول النامية، وذلك كمتابعة لإعلان وبرنامج عمل قمة كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية. وعلى منظمة العمل الدولية أيضا القيام بتحليل للآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية على القطاع غير الرسمى لاقتصاديات الدول المعنية خاصة القطاعات الأكثر حساسية، وكذا القيام بمزيد من الدراسات حول آثار أزمة الأسواق المالية على البرامج المختلفة للحد من الفقر فى الدول النامية.

١٩- وفى إطار الإجراءات الشاملة للقضاء على الفقر، ينبغى إيلاء أهمية خاصة للطبيعة متعددة الأبعاد لهذا الموضوع، وكذلك للظروف والسياسات الوطنية والدولية التى تفضى إلى القضاء على الفقر، وذلك عن طريق، وضمن أمور أخرى، الاستثمار فى الموارد البشرية، والتدريب، والتعليم، وتدعيم الاندماج الاجتماعى والاقتصادى لهؤلاء الذين يعيشون فى حالة فقر، ومن ثم تمكينهم من المشاركة فى صنع القرار فيما يتعلق بالسياسات التى من شأنها التأثير عليهم، وتشجيع وحماية كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فى ذلك الحق فى التنمية.

٢٠- إننا ندعو إلى بذل الجهود مجدداً على كافة المستويات من أجل التنفيذ الكامل والفعال للقرارات، والمقررات، والاتفاقات والالتزامات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، وفى اجتماعات مؤسسات التمويل الإقليمية ذات الصلة خاصة فى عقد التسعينات المرتبطة بالقضاء على الفقر. وفى هذا الإطار، فإننا نحث على الوفاء بشكل محدد وعاجل بالالتزامات التى أقرها المجتمع الدولى للارتقاء بالظروف الاجتماعية، خاصة فى مجالات الصحة، والتعليم، والتدريب والتشغيل. ويجب أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تحقيق هدف خفض عدد سكان العالم الذين يعيشون فى فقر مدقع بنسبة ٥٠%.

٢١- إن التعاون والتنسيق فيما بين الدول النامية يعزز التضامن والمساعدة المتبادلة، حيث يساهم مثل هذا التعاون فيما بين دول مجموعة الخمس عشرة والدول النامية الأخرى فى عملية الاعتماد الجماعى على الذات وفى العمل المنسق والفعال فى المحافل العالمية والإقليمية. ونحن عازمون على تدعيم الترتيبات التفضيلية مثل "النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية "GSTP" كلما كان مناسبًا، بما فى ذلك مفاوضات جولته الثالثة. و نؤكد على أهمية اتفاقيات التجارة الإقليمية للدول النامية وذلك لتحقيق مستويات أعلى من التنمية، وتعزيز التعاون جنوب – جنوب. وتحتاج مشروعات مجموعة الخمس عشرة ومساعى التعاون الأخرى إلى المزيد من الدعم بهدف تعزيز الاعتماد المتبادل فيما بين الدول النامية.

٢٢- إننا نرحب باعتبار سنة ٢٠٠٠ كعام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ونؤكد على الحاجة لاستراتيجية ملموسة وواضحة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى دولنا، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية.

وندعو القطاع الخاص وكذا جميع الهيئات الوطنية المعنية للمساهمة فى تحقيق هذا الهدف. ونشيد بالمساعدة التى قدمها الانكتاد لتيسير التوصل إلى العديد من الاتفاقيات الثنائية فى مجالات تشجيع وحماية الاستثمار، وتجنب الازدواج الضريبى فيما بين الدول الأعضاء في مجموعة الخمس عشرة. كما نرحب بزيادة التعاون الفنى والعلمى والتكنولوجى فيما بين دول مجموعة الخمس عشرة، والاستخدام والتطبيق المتزايدين لشبكات تكنولوجيا المعلومات فيما بين الدول الأعضاء.

٢٣- تمت الإشارة إلى إعلان وبرنامج عمل هافانا لمجموعة الـ ٧٧، وكذلك إلى قرار لقمة الجنوب بتحويل مركز الجنوب إلى لجنة تنسيقية.

٢٤- نشجع الحوار المستمر والبناء وكذلك التفاعل مع الدول الصناعية -خاصة مجموعة الدول الصناعية الثمانى "G8" بهدف إرساء مشاركة حقيقية. ونرحب ببدء الحوار بين ممثلينا الشخصيين وممثل رئاسة مجموعة الدول الصناعية الثمانى منذ عام ١٩٩٩، والذى يغطى إطارا واسعا من القضايا ذات الاهتمام المشترك للمجموعتين. ونتطلع إلى مواصلته على مستوى وزارى. وتمثل نتائج مؤتمر قمة الجنوب الذى عقد فى هافانا بكوبا خلال الفترة من ١٠ إلى ١٤ إبريل عام ٢٠٠٠ إسهاما هاما فى تعزيز علاقات الشمال والجنوب لدعم أهداف التنمية فى الدول النامية.

٢٥- لقد ناقشنا التهديد الذى يشكله الإرهاب للسلام والاستقرار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتقوض أعمال الإرهاب السلامة السياسية والإقليمية للدول، وتدمر نسيجها الاجتماعى، وتزعزع مؤسساتها الديمقراطية، وتقوض أيضا النمو الاقتصادى والتنمية. لذا، فنحن ندين بشدة جميع أشكال الإرهاب، والقائمين به، وكل أولئك المساندين لهم تحت أى ستار، وندعو إلى دعم التعاون الدولى من أجل مكافحة الإرهاب. إن الدول الأعضاء ترحب بتبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة للاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب فى ديسمبر ١٩٩٩، ونحث جميع الدول على التوقيع والتصديق على هذه الاتفاقية فى أقرب فرصة لضمان دخولها حيز النفاذ فى وقت مبكر. إننا ندعو إلى التوصل العاجل والتطبيق الفعال لاتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولى، ونساند مبادرة مصر لعقد مؤتمر دولى لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود وفقا لما دعا إليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/54/615.

٢٦- إننا نؤكد مجددا على تمسكنا بالالتزام ببذل كافة الجهود الضرورية لمواجهة مشكلة المخدرات الدولية على نحو شامل، اعترافا بمبدأ المسئولية المشتركة لبذل الجهود لمواجهة ويلات هذه الظاهرة. ونوصى تلك الدول - التى لم تقم بذلك - بسن تشريعات وبرامج وطنية تتعلق بمكافحة غسيل الأموال قبل عام ٢٠٠٣، و ذلك وفقا للأهداف التى أرساها البيان السياسى للدورة الخاصة العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٩٨ حول

مشكلة المخدرات الدولية، وأن تتبنى برامج تتفق مع الأحكام ذات الصلة فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التجارة غير المشروعة للمخدرات والمواد المخدرة لعام ١٩٨٨.

٢٧- إننا نقر بالتأثير السلبى للتجارة غير المشروعة فى الأسلحة الصغيرة والخفيفة على انتشار الصراعات. وفى هذا الإطار نؤيد بشكل كامل عقد اجتماع للأمم المتحدة حول التجارة غير المشروعة فى الأسلحة الصغيرة والخفيفة عام ٢٠٠١.

٢٨- إننا نؤكد مجددا دعمنا لمبادرة مجموعة الـ ٧٧ حول القرار المعنون "منع ممارسات الفساد والتحويل غير المشروع للأموال" والذى اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الرابعة والخمسين. ونؤيد الدعوة التى تضمنها القرار لمزيد من التعاون على مختلف المستويات – بما فى ذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة – من أجل التوصل إلى طرق ووسائل لمنع والتعامل مع التحويل غير المشروع للأموال، وإعادة تحويل تلك الأموال إلى الدول التى تم تهريبها منها. وتحقيقا لهذا الهدف، فإننا نؤكد مجددا على الدعوة التى أطلقتها قمة الجنوب إلى الأمم المتحدة للبدء فى الإعداد لصياغة اتفاقية دولية حول هذه المسألة.

٢٩- إن مداولاتنا ومناقشاتنا فى القمة العاشرة قد انتهت بنا إلى ما يلى من نتائج وتوصيات:

<u>على المستوى الدولى:</u>

(أ) يجب أن تؤدى العولمة إلى ضمان: تحقيق التنمية مع تخفيض مستوى الفقر والحرمان، ورفع مستويات المعيشة مع تضييق الفوارق بين الدول واندماج جميع الدول النامية فى الاقتصاد العالمى على أسس من العدل والمساواة وحدوث نمو اقتصادى مع تقليل الآثار البيئية السلبية وسيادة مبادئ الديمقراطية على مستوى العلاقات الدولية، واحترام وتدعيم جميع حقوق الإنسان بما فى ذلك الحق فى التنمية.

(ب) إننا نؤكد مجددا على الدور المحورى الذى تلعبه الأمم المتحدة ووكالاتها فى سعينا لتحقيق تعاون وتضامن أكثر فيما بين الدول النامية وصولا لمستويات أعلى للمعيشة لشعوبنا، وعلى تنشيط الأمم المتحدة لكى تكون منتدى لدعم التنمية الشاملة مع مراعاة تحقيق العدالة والجوانب الإنسانية لعمليه التنمية. وفى هذا السياق يلزم التنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل قمة كوبنهاجن العالمية للتنمية الاجتماعية مع التأكيد بشكل خاص على احتياجات الدول النامية فى مجالات التشغيل والتعليم والتدريب المهنى والفنى وحشد الموارد لخدمة التنمية الاجتماعية ككل، وكذلك تعبئة مصادر جديدة للتمويل من أجل القضاء على الفقر.

(ج) أن يمارس صندوق النقد الدولى مهامه بفاعلية مع مراعاة مصالح جميع الدول بما فى ذلك فى وقت الأزمات، ونطالب بصفة خاصة بتمثيل ومشاركة للدول النامية على نحو منصف فى عملية صنع القرار على المستوى الدولى ووضع المعايير فى المؤسسات متعددة الأطراف بما فى ذلك عملية إصلاح النظام المالى الدولى.

(د) ضرورة أن تضمن منظمة التجارة العالمية تحقيق تجارة دولية عادلة وأن تأخذ فى الاعتبار مصالح الدول النامية وبصفة خاصة تطبيق أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية، ويجب مساعدة الدول النامية فى تدعيم قدراتها على الاستفادة بشكل كامل من آلية تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية، بما فى ذلك من خلال المركز الاستشارى الخاص بقانون منظمة التجارة العالمية. إن المسائل غير التجارية مثل معايير العمل، المقترحة من جانب بعض الدول المتقدمة، لا يجب إقحامها أو ربطها بجدول أعمال منظمة التجارة العالمية.

(هـ) يجب أن تعجل الدول المانحة من جهودها لتخفيف عبء الديون وتحقيق الهدف المتفق عليه للمساعدات الرسمية للتنمية وهو نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومى الإجمالى.

(و) تبنى إجراءات عاجلة وفعالة لعدم استخدام إجراءات اقتصادية أحادية تعسفية ضد الدول النامية غير مصرح بها من أجهزة الأمم المتحدة المعنية أو غير متسقة مع مبادئ القانون الدولى وفقاً لنصوص ميثاق الأمم المتحدة.

(ز) إننا نعيد تأكيد دعوة قمة الجنوب للأمم المتحدة بالشروع فى الأعمال التمهيدية لصياغة معاهدة حول منع الفساد والنقل غير المشروع للأموال.

(ح) إننا نقر ونؤيد دعوة عدد من الدول النامية إلى وجود حاجة ملحة لمراجعة وتعميق الاستراتيجيات الحالية بشأن المديونية للتوصل إلى تخفيف جوهرى وشطب للديون وذلك لضمان تحقيق نمو اقتصادى متواصل وتنمية مستدامة.

على المستوى الإقليمى:

(أ) تكثيف التعاون الإقليمى فيما بين الدول النامية. وفى هذا الإطار، على المؤسسات المالية لمجموعة الخمس عشرة العمل على تدعيم التعاون الإقليمى و دون الإقليمى لتشجيع التجارة والاستثمار البينيين فيما بين دول المجموعة.

(ب) ترويج التجارة المتبادلة بين دول مجموعة الخمس عشرة لكى تتضمن – كلما كان ذلك مناسبا – تفعيل قواعد المعاملة التفضيلية بما فى ذلك النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية "GSTP" لتسهيل التجارة فيما بين دول مجموعة الخمس عشر بمساعدة من الانكتاد والمركز الدولى للتجارة.

(ج) على دول مجموعة الخمس عشرة والدول النامية الأخرى تدعيم الإطار المؤسسى للتعاون فيما بينها وذلك لضمان التنسيق الفعال لمواقفهم واستراتيجياتهم فى المحافل الدولية.

(د) أن يتم التعاون والتنسيق بين الدول النامية على المستويين الإقليمى وفيما بين الأقاليم من خلال المجموعات المنتمية إليها مثل مجموعة الـ ٧٧، ومجموعة الأربعة والعشرين، ومجموعة الخمس عشرة، وذلك بهدف تدعيم الحوار بينها وبين مجموعة الدول الصناعية الثمانى "G8"، وكذا الدول الصناعية الأخرى لضمان اتساق وعالمية إجراءات السياسة الاقتصادية، وضمان صياغة وتنفيذ نظام مالى دولى أفضل.

٣٠- إننا نساند بقوة الجهود المبذولة للتوصل إلى سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط حتى تتمكن جميع دول المنطقة من تكريس مواردها البشرية والمادية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٣١- لقد اتفقنا على قبول الطلب الرسمى المقدم من جمهورية إيران الإسلامية لتصبح عضوا فى مجموعة الخمس عشرة، ودعوتها للقمة الحادية عشرة فى إندونيسيا. وفيما يتعلق بطلب كولومبيا السابق الانضمام للمجموعة فإننا على استعداد لقبوله إذا ما قررت كولومبيا تجديده، وفى هذه الحالة تدعى أيضاً إلى القمة الحادية عشرة. وقد وجهنا ممثلينا الشخصيين لدراسة وتقييم المسائل المرتبطة بعضوية مجموعة الخمس عشرة بما فى ذلك توسيع العضوية ونظم العمل وطرق ووسائل تحقيق كفاءة وفعالية المجموعة وتقديم توصياتهم فى هذا الصدد إلى وزراء الخارجية.

٣٢- إننا نرحب بامتنان بالغ بالعرض الكريم الذى تقدمت به كل من حكومة إندونيسيا لاستضافة القمة الحادية عشرة لمجموعة الخمس عشرة فى عام ٢٠٠١ وحكومة فنزويلا لاستضافة القمة الثانية عشرة للمجموعة فى عام ٢٠٠٢.

٣٣- ونعرب عن خالص شكرنا وامتناننا لشعب ورئيس وحكومة جمهورية مصر العربية لكرم الضيافة والترتيبات الممتازة التى تم اتخاذها لاستضافة القمة العاشرة لمجموعة الخمس عشرة.

* * * * *